" النينيا " أغرقت استراليا بالفيضانات

أفـاعٍ "عصبية جدا" وتماسيـح تهـدد سكـان "روكهامبتون" المـعـزولـين عـن العـالـم!

□ روكامبتون / أستراليا / ا ف ب

دخل امس سكان مدينة روكهامبتون الاسترالية البالغ عددهم ٧٥ الفا في عزلة كاملة عن العالم بسبب فيضانات هائلة تجتاح شمال شرق البلاد فيما تحذر السلطات من خطر الافاعي والتماسيح.

فقد كدس السكان اكياس الرمل حول منازلهم ومخازنهم لحمايتها من تدفق مياه نهر فيتزروي الذي يمر في المدينة وبلغ مستوى ارتفاعه اليوم الثلاثاء ٩،٢ امتار. ويتوقع ان يزداد هذا الارتفاع الى ٩،٤ امتار الاربعاء او الخميس.

وتعتبر روكهامبتون الواقعة على بعد ٥٠٠ كلم الى شمال بريسبان (الساحل الشرقي) احدى اكبر مدن هذه المنطقة الزراعية والغنية بالمناجم والتي تجتاحها منذ ايام عدة فيضانات وصفتها السلطات ب"الطوفان".

وتخشى اجهزة الاغاثة ان يبقى مستوى المياه مرتفعا خلال اسبوعين على الاقل مما يسهم في انتشار البعوض الحامل للامراض. كما حذرت ايضا السكان من خطر الافاعي السامة والتماسيح.

وقال سكوت ماهافي مدير العمليات في اجهزة الطوارىء لوكالة فرانس برس "انه موسم التزاوج وقد خرج فجأة من بيئته الطبيعية. ان الافاعي باتت عصبية جدا جدا في هذا الوقت".

واضاف "ان المشكلة مع التماسيح، انه من الصعب رصدها وسط الحطام" الذي تجرفه المياه.

وروى عنصر من اجهزة الاغاثة لوكالة فرانس برس انه رأى "شرطيين يخرجان من المياه بسرعة بعد ان شاهدا على مقربة منهما فكا هائلا".

وقد اغلق المطار وسكك الحديد ومعظم الطرقات المؤدية الى روكهامبتون لكن طريقا واحدا كانت لا تزال مفتوحة الثلاثاء، خلافا لما اعلنته الشرطة امس.

فمع هطول امطار غزيرة خلال اسابيع ومرور الاعصار تاشا ارتفع منسوب الانهر في شمال شرق استراليا، الى مستويات تاريخية غالبا، مما تسبب بفيضانات غمرت المناجم والاراضي الزراعية وادت الى اجلاء الاف السكان.

وتقدر السلطات عدد الاشخاص المتأثرين بالصعود الفجائي لمنسوب المياه بمئتي الف، فيما غمرت الفيضانات ٢٢ قرية ريفية وغطت المياه منطقة توازي مساحتها مساحة فرنسا والمانيا مجتمعتين.

وفي روكهامبتون تم اجلاء نحو مئتي شخص بينهم نساء حوامل ولدن ليل الاثنين الثلاثاء.

كذلك تضررت انظمة الصرف الصحي في عدد من المساكن مما ادى الى خروج مياه المجارير الى الشوارع، بينما انقطع التيار الكهربائي في بعض الاحياء، وامس قام شرطيان باخراج شخص رفض مغادرة منزله بالقوة.

وعرضت الولايات المتحدة امس الاول مساعدتها لاستراليا. واعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في بيان "ان سفارتنا في كانبيرا تراقب الوضع وعلى اتصال مع السلطات الاسترالية. نحن على اهبة الاستعداد لتقديم المساعدة".

ومنذ نهاية تشرين الثاني لقي عشرة اشخاص حتفهم في الاجمال في استراليا بسبب الامطار الغزيرة والفيضانات، واكثر القطاعات الاقتصادية تضررا هي الزراعة والصناعة المنجمية وكذلك السياحة والشركات الصغيرة.

وقد توقف العمل في ٧٥٪ من مناجم الفحم في ولاية كوين أيلند (شمال شرق) التي توفر نصف الاحتياجات العالمية من فحم الكوك الضروري للصناعة التعدينية، كما صرحت رئيسة وزراء الولاية آنا بليغ.

وتعتبر هذه الفيضانات التي تشهدها أستراليا حاليا الأسوأ منذ نحو نصف قرن ونجمت عن ظاهرة الطقس التي تعرف باسم «النينيا» التي ترفع برودة المياه في شرق المحيط الهادي وتسببت في هطول أمطار غزيرة على شمال شرقي أستراليا على مدى الأسبوعين الماضيين.

وأضرت الفيضانات بالاقتصاد، إذ تسببت في إغلاق واحد من موانئ تصدير السكر الرئيسية في البلاد، وإغلاق مناجم الفحم الرئيسية في ولاية كوينزلاند وإغلاق أكبر ميناء لتصدير الفحم فيها، مما اضطر قائمة طويلة من شركات التعدين مثل «أنغلو أميركان» و«ريو تينتو» إلى إبطاء أو وقف عملياتها.

وتفقدت رئيسة الوزراء الأسترالية جوليا غيلارد مدينة باندابرغ المنتجة للسكر التي اجتاحتها الفيضانات والتي أغلق ميناؤها بعد أن دفعت مياه الفيضانات الحطام في مسارات السفن وأتلفت إشارات الملاحة.

وقالت غيلارد وهي تعلن عن مساهمة الحكومة بمليون دولار أسترالي (مليون دولار أميركي) في المناشدة التي أطلقت لجمع المساعدات والتي حققت حتى الآن ستة ملايين دولار أسترالي: «هذه كارثة طبيعية في كوينزلاند كلها». وأضافت أن «شجاعة السكان والتضامن مع الضحايا مؤثران للغاية». وحيت «الروح الأسترالية التي تدفع كل فرد إلى الاهتمام بالآخرين في وقت الشدة».

وتشير التقديرات إلى أن ٢٢ بلدة ومدينة صغيرة عزلت عن العالم الخارجي بعدما غمرتها مياه الفيضانات، فيما حذر مسؤول أسترالي من العواقب الاقتصادية للفيضانات التي شهدتها ولاية كوينزلاند ووصف الكارثة بأنها ذات "أبعاد هائلة".

وقال أمين صندوق الدولة، أندرو فرايزر، إن الولاية ستتلقى موارد مالية أقل من الحكومة الاتحادية بسبب الأضرار التي لحقت بقطاع التعدين فيها (تناقص عائدات القطاع)، إضافة إلى تكاليف الإغاثة.

وأثرت الفيضانات على حياة نحو ٢٠٠ ألف شخص منهم آلاف أجلوا من منازلهم، وهي الأسوأ منذ خمسين عاما في كوينزلاند.

وتشير التقديرات إلى أن ٢٢ بلدة ومدينة صغيرة عزلت عن العالم الخارجي بعدما غمرتها مياه الفيضانات، ومساحة المنطقة التي اجتاحتها الفيضانات أكبر من مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعتين، واضطر أمين الصندوق إلى تأجيل الإعلان عن نتائج مراجعة الوضع المالي والاقتصادي في المناطق التي تضررت جراء الفيضانات حتى الانتهاء من إحصاء الخسائر.

وفي إيمرالد، قامت مروحيات تابعة للجيش بإجلاء قسم من السكان البالغ عددهم ١١ ألفا، كما ألقت إليهم بمواد غذائية في الوقت الذي غمرت فيه المياه ٨٠٪ من البلدة. وقدرت رئيسة وزراء مقاطعة كوينزلاند آن بلاي تكلفة الكارثة «التي لا سابق لها» بمليارات الدولارات. وأضافت أن الأزمة لم تنته بعد، إذ من المتوقع ارتفاع منسوب المياه في الأيام المقبلة. وتابعت: «لدينا الآن ٢٢ بلدة أو مدينة إما غمرتها مياه الفيضانات وإما عزلتها. وهذا يمثل نحو ٢٠٠ ألف شخص في منطقة مساحتها تزيد على مساحة فرنسا وألمانيا معا». وصرحت قائلة: «هناك ثلاثة مجار مائية فاضت المياه فيها و١٧ مركز إجلاء انتقل إليها أكثر من ألف شخص، بالإضافة إلى آلاف الأشخاص الآخرين الذين لجأوا إلى أقارب أو أصدقاء».

وتعطلت شحنات السكر المنطلقة من أستراليا وهي من أكبر مصدري السكر في العالم بسبب إغلاق ميناء باندابرغ. ويصدر من الميناء سنويا نحو ٤٠٠ ألف طن من السكر الخام. ومن المنتظر وصول ثلاث سفن حمولة كل منها ٣٠ ألف طن خلال الأيام القليلة المقبلة.

وفي ولايتي فيكتوريا وجنوب أستراليا تسبب ارتفاع درجات الحرارة والجفاف في اندلاع حرائق غابات. وحذرت السلطات من إمكانية اندلاع حرائق «كارثية» إذا تفاقمت الأحوال وطلبت من المسافرين في عطلات الاستعداد لإجلائهم في حالة الضرورة. وقال إندرو لوسون، رئيس هيئة الإطفاء في ولاية جنوب أستراليا: «نطلب من الناس أن تكون لديهم خطط حول كيفية الوصول إلى النقطة التي يقصدونها وخطة للهرب إذا اندلع حريق غابات يهددهم». وتمكن رجال الإطفاء من احتواء حرائق صغيرة الليلة قبل الماضية وساعدهم على ذلك تراجع درجات الحرارة، لكن خبراء الأرصاد توقعوا أن ترتفع الحرارة مجددا إلى أكثر من ٤٠ درجة مئوية خلال الأيام القليلة المقبلة.

هاجم المعارضة ودعاها للحوار

الرئيس اليمني : الحزب الاشتراكي انتهى.. ومقاطعة الانتخابات "انتحار سياسي"!

□ صنعاء / متابعة اخبارية

فيما يقترب موعد الانتخابات اليمنية المزمع اجراؤها في نيسان المقبل، يتصاعد الجدل السياسي في اليمن لاسيما وان احزاب المعارضة تلوح بالانسحاب منها على خلفية رفضها للاجراءات التي يتخذها الحزب الحاكم.

فقد حذر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح احزاب المعارضة من ان مقاطعة الانتخابات التشريعية المقبلة المثيرة للجدل سيكون "انتحارا سياسيا"، ودعا في كلمة له بالمهرجان الخطابي والفني الكبير الذي أقيم في قاعة المؤتمرات بجامعة حضرموت، قيادة وأنصار وقواعد أحزاب اللقاء المشترك وفي المقدمة حزب الاصلاح إلى تحكيم العقل والمنطق والدخول مع الشعب في الانتخابات النيابية.

وقال " اكرر هذه الدعوة من حضرموت للقاء المشترك وبالذات التجمع اليمني للإصلاح كحزب ثاني بعد المؤتمر، أما بعض الأحزاب كالناصري لديهم مقعدان أو ثلاثة فلا يشكلون مشكلة، أما الاشتراكي فقد انتهى في ١٣ كانون الثاني وفي حرب صيف عام ٩٤م، حسب قوله.. موضحا إن معظم قياداته أندمجت وبعض أعضائه في التجمع اليمني للإصلاح يقودون تياراً متطرفاً في التجمع اليمني للإصلاح.

وأعلنت كتل اللقاء المشترك المعارضة مقاطعتها الانتخابات بعد قيام المؤتمر بالتصويت على قانون الانتخابات و تشكيل اللجنة العليا من الانتخابات من القضاء، إضافة إلى موافقتها على إجراء تعديلات دستورية، وعقبها رفضت أحزاب المشترك دعوة من المؤتمر للحوار حول تشكيل حكومة وحدة وطنية وموضوع الانتخابات النيابية، مشترطة إلغاء المؤتمر كافة الإجراءات التي اتخذت بشكل انفرادي، والبدء بالحوار من النقطة التي انتهى فيها الحوار، وأن يشمل الحوار كافة القوى الوطنية بما فيها المؤتمر وحلفاؤه والمشترك وشركاؤه؛ غير ان سلطان العتواني الامين العام للتنظيم الوحدوي الناصري قال لوكالة فرانس برس "حتى الان لم تتخذ المعارضة قرار المقاطعة لكن ما يقوم به الحزب الحاكم من اجراءات يجعلنا نفكر بالمقاطعة".

من جهة اخرى، حمل صالح بعنف على احزاب المعارضة التي اتهمها بانها تسعى الى اثارة الفوضى، وقال "هناك قوى سياسية تدعو الى الفوضى الخلاقة. الفوضى هي الفوضى، ولهم اربعة اعوام يركضون وراء الفوضى ولم يحققوا شيئا لان شعبنا مع الوحدة ومع الامن والاستقرار"، مضيفا ان "الذي يريد السلطة لا يدعو إلى قطع الطريق وقتل النفس المحرمة والى ثقافة الكراهية والعنصرية والمناطقية والقروية انما عليه الاتجاه الى صناديق الاقتراع، المحل الصحيح للوصول الى السلطة ونحن قادمون على انتخابات وتعديلات دستورية، معظم هذه التعديلات تم الاتفاق عليها مع اخواننا في احزاب المعارضة خلال اربع سنوات من الحوار".

وخاطب المعارضة قائلا: " إذا لديكم برنامج جديد لحل المشكلات الاقتصادية والبطالة فقدموه، وإذا لديكم مشروع لتغيير السلطة، تعالوا غيروها عبر صناديق الاقتراع.

وأضاف: " أليس عندكم برنامج غير السلطة، جربناكم فمعظمكم كان في السلطة وحكمتم جماعيا وانفراديا ولم تحققوا نتيجة".

واكد صالح أن الانتخابات ستسير سيرا حسنا قائلا " أريد أن أطمئن أبناء الوطن بان الانتخابات ستسير سيراً حسناً، وسندعو كل المراقبين الدوليين للمراقبة على نزاهتها، ومن أراد ان يدخل أهلاً وسهلاً، ومن أراد أن يقاطع فمن حقه في إطار الدستور والحرية والديمقراطية أن يمتلك حق المقاطعة مثله مثل غيره".. معتبرا من يقاطع الانتخابات ويمتنع عن ممارسة حقوقه الدستورية كالمنتحر.

وعن التعديلات الدستورية قال " هناك تعديلات جوهرية لبعض فقرات الدستور، ومنها إنشاء مجلسين مجلس شورى ومجلس نواب بحيث يكون هناك نظام الغرفتين، ويكون بنفس الآلية التي ينتخب بها مجلس النواب، لكن ٢٥ بالمئة سيكون بالتعيين و٧٥ بالمئة انتخابات حرة يمثلون المحافظات بالتساوي، وهذا شيء يتفق عليه في البرلمان".

ورحب صالح بأفكار المعارضة قائلا، "نرحب بزملائنا واخواننا في المعارضة ليطرحوا افكارهم حول نصوص دستورية او تعديلات في فقرات الدستور، وشيء قد نتفق عليه وشيء قد لا نتفق عليه، فليقدموها للبرلمان كمؤسسة دستورية"، مؤكدا عدم القبول بأي تعديلات أو حوار خارج نطاق مؤسسات الدولة على الإطلاق، وقال هذه مؤسسات شرعية ودستورية مستفتى عليها من قبل الشعب، ومؤسسات منتخبة من قبل الشعب، ولا نقبل بحوار طرشان خارج مؤسسات الدولة الرسمية الشرعية.

وأضاف هذه رسالة من حضرموت من المكلا.. الحوار الحوار نعم، دعونا للحوار لكن لحوار عبر مؤسسات الدولة، ولانقبل حوار للتعطيل، فقد جربنا حوار التعطيل، ودعونا إلى حكومة وحدة وطنية وإلى تشكيل لجنة بالتساوي من الأحزاب، ودعونا إلى انتخاب اللجنة العليا للانتخابات وتعديل قانون الانتخابات، كل هذا تم الاتفاق عليه ولم يتم شيء".. مؤكدا ان الاتفاقات لايمكن أن تكون أقوى من مؤسسات الدولة، وانما هي مجرد وسيلة يبحث الاطراف خلالها عن حلول، فاذا ما تمت فاهلا وسهلاً، واضاف " لايمكن لحوار المئتين أو الالف أن يعطل السلطات التشريعية والرسمية ابداً، ولابد من التفكير بإمعان، وندعو إلى حوار عبر المؤسسات، فان تقدم التعديلات إلى مجلس النواب فهذا امر مقبول سواءً ماهو متفق عليه أو أشياء غير متفق عليها.

الترابي قال: الجنوب سينفصل لا محالة

لافتات استقبلت البشير: "نحن سعداء باستقبالك للاحتفال باستقلال جنوب السودان"!

□ جوبا / السودان / متابعة اخبارية

في زيارة الفرصة الاخيرة كما وصفها المراقبون وجس نبض لتطلعات الشعب الجنوبي استقبل مئات الاشخاص يتقدمهم الزعيم الجنوبي سلفا كير امس الثلاثاء الرئيس السوداني عمر البشير عند وصوله الى جوبا في زيارة نادرة للجنوب قبل خمسة ايام من الاستفتاء حول مصير هذه المنطقة.

وكان في استقبال البشير عند هبوط الطائرة سلفا كير يرافقه عدد كبير من كبار القياديين الجنوبيين وحرس الشرف المكون من جنود شماليين وجنوبيين.

وكان وزير الاعلام الجنوبي برنابا ماريال قال في وقت سابق "سنخصص له استقبالا حارا".

واضاف "كثيرون قدروا تصريحاته التصالحية الاخيرة. طلبنا من شعبنا ان يكون مضيافا وودياً لانه لا وجود لمنافسة هنا".

وكان الرئيس السوداني تعهد الاسبوع الماضي المساعدة على بناء "دولة آمنة ومستقرة" في الجنوب اذا اختارت المنطقة الاستقلال في اقتراع التاسع من كانون الثاني، وقال البشير "نقول لاخواننا في الجنوب هناك، الكرة في ملعبكم والقرار عندكم ان قلتم وحدة اهلا وسهلا وان قلتم انفصالا ايضا اهلا وسهلا".

مضيفا انه "لن نعترض على قرار الاخوة الجنوبيين وسنساعدهم على بناء دولتهم ونريدها دولة آمنة ومستقرة لانه لو حدثت فيها مشاكل ستأتينا".

وكانت المسؤولة الحركة الشعبية لتحرير السودان (المتمردون الجنوبيون السابقون) آن ايتو قالت ان "هذه الزيارة ستسمح له بجس نبض تطلعات الشعب وسيلاحظ بطريق سلمية خيار الجنوب".

ونشرت قوات امنية كبيرة في جوبا عاصمة الجنوب قبل وصول الرئيس السوداني، بينما يجوب جنود مسلحون في الشوارع، وعند مدخل المطار رفعت منظمات غير حكومية لافتات كتب عليها "نحن سعداء باستقبالك من جديد للاحتفال باستقلال جنوب السودان" و"نرحب بكم في الدولة ال١٩٣".

من جهة اخرى اعلن الامين العام لحزب المؤتمر الشعبي المعارض في السودان حسن الترابي ان رؤساء الاحزاب السودانية المعارضة اتفقوا على الاطاحة بنظام الرئيس السوداني عمر البشير سلميا.

وقال الترابي للصحافيين في الخرطوم مساء امس الاول الاثنين ان "رؤساء الاحزاب السودانية اجمعوا بعد ان طال امد الحوار ثنائيا وجماعيا مع النظام وبعد ان تأكدوا ان الانتخابات التي اجريت لا رجاء فيها اصلا كمنهج ديمقراطي لتعاقب الانظمة، اجمعوا على الاطاحة بالحكم"، واضاف ان "رؤساء الاحزاب اتفقوا على التغيير لكن ليس بالسلاح بل عبر الشعب"، مؤكدا ان "هبة الشعب السوداني القادمة لن تكون في الخرطوم وحدها بل سيقوم السودان كله"، موضحا ان "لجانا فرعية كلفت ان تهيئ بعد ظهور نتيجة الاستفتاء مباشرة لرؤساء الاحزاب السياسية الاساليب والمناهج التي سوف تتخذ للاطاحة بالحكم".

وكشف زعيم المؤتمر الشعبي ان "اعلان الاطاحة بنظام الخرطوم هو اقتراح قدمه حزب المؤتمر الشعبي من قبل ووافقت عليه جميع الاحزاب السودانية"، مشددا على ان "المجتمع المدني قادر على اسقاط الحكم سلميا وان السودان قد جرب هذه الوسيلة مرتين في تاريخه الحديث"، مشددا على ان "القرار بالاطاحة بالحكم اما ان يجعل السلطة الحاكمة ان تتنازل او تضطر الحركة الوطنية المعارضة الى دفع الشعب ليثور كما ثار من قبل"، رافضا اسلوب الانقلابات العسكرية في التغيير مؤكدا ان "كل السودانيين اصبحوا الان يكرهون الانقلابات العسكرية".

واكد انه واثق من انفصال جنوب السودان بنتيجة الاستفتاء المقرر من ٩ الى ١٥ الجاري، محذرا من نزعات انفصالية لباقي الاقاليم السودانية، وقال "الجنوب سيستقل وما من شك في ذلك لان المسالة اصبحت يقينا (...) ولربما تتبع دارفور ولربما يتبع الشرق وجهات اخرى".

مستبعدا قيام حرب بين شمال وجنوب السودان في حال وقع الانفصال، وقال "الحرب لن تكون بين الشمال والجنوب بسبب وجود جيوش دولية تفصلنا وثانيا لان الجنوب ليس حركات تمرد يمكن ان تحاصرها وتحاربها وتطردها من مدينة ولكنها جيش منتظم بقواته الجوية والبرية".

واضاف "لا اتوقع ان تعلن الحكومة الشمالية الحرب لان الجنوب لا يريد ان يحارب لانه بلد ليس فيه بنى اساسية ولا خدمية وسوف يكرس كامل طاقته لبناء نفسه".

وسيختار السودانيون الجنوبيون في استفتاء مقرر بين ٩ و١٥ كانون الثاني المقبل بين البقاء ضمن السودان او الانفصال عنه. ويشكل هذا الاستحقاق النقطة الاساس في اتفاق السلام الشامل الذي انهى في اواخر ٢٠٠٥ حربا اهلية بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي استمرت عقدين.

وعلى صعيد ذي صلة اعربت الولايات المتحدة عن "تفاؤلها" قبل الاستفتاء حول استقلال جنوب السودان كما اعلن المتحدث باسم الخارجية الاميركية فيليب كراولي والذي قال "نعتقد ان الاشارات الجيدة صدرت سواء من الشمال او الجنوب بشان الاستفتاء واحترام النتائج"، موضحا "نحن متفائلون حتى الان حول استفتاء نهاية الاسبوع المقبل"، مضيفا "ان السودان وجنوب السودان قطعا مسافة كبيرة في الاشهر الاخيرة".

وقال ايضا ان المراقبين اعتبروا ان عملية تسجيل الناخبين "ذات مصداقية كبيرة".

واقر كراولي بانه تبقى "مواضيع عديدة من دون حل"، مضيفا "نعرف ان الطريق يبقى طويلا وشاقا في حين سندخل في المفاوضات" بعد الانتخابات.

وعلى صعيد منفصل اعلنت "حركة التحرير والعدالة" التي تضم عددا من المجموعات الصغيرة المتمردة في دارفور، الاقليم الغارق في الحرب الاهلية في غرب السودان، انها وافقت على اتفاق سلام مع الخرطوم سيتقرر موعد التوقيع عليه لاحقا.

وقالت الحركة التي تضم مجموعات متمردة صغيرة لا تتمتع بقدرة عسكرية ميدانية مؤثرة، خلال مؤتمر صحافي عقده رئيسها التيجاني السيسي في الدوحة انها "تؤكد انتهاء العملية التفاوضية وهي في انتظار الوثيقة النهائية للسلام".

وفي بيان اصدرته لاحقا اعلنت الحركة انها "تسلمت رد الوساطة حول القضايا الخلافية في الثلاثين من الشهر الماضي (...) وقررت قبول رأي الوساطة بتلك الحلول التوفيقية التي تلبي طموحات شعب دارفور لتصاغ بعدها في ورقة اتفاق شامل ونهائي لتوقع عليه الاطراف".

ولم يوضح البيان ماهية الحلول التوفيقية التي اقترحها الوسطاء.

ومنذ اشهر، وبرعاية الدوحة، تسعى الحكومة السودانية الى التوصل لاتفاق سلام شامل مع المجموعات المتمردة في دارفور، ولكن من دون جدوى. وسحبت الخرطوم الجمعة وفدها المفاوض من الدوحة ولكن من دون ان تغلق الباب نهائيا امام العملية السلمية.

وكان من المفترض ان تنجز حركة التحرير والعدالة في منتصف كانون الاول اتفاق سلام مع الخرطوم، الا ان التوقيع عليه ارجئ.

ويشهد دارفور، الاقليم الشاسع في غرب السودان، منذ ٢٠٠٣ حربا اهلية اسفرت عن ٣٠٠ الف قتيل بحسب الامم المتحدة و١٠ الاف قتيل بحسب الخرطوم. وتسبب النزاع في نزوح ٢،٧ ملايين شخص.